الأمم المتحدة

A/61/308

الجمعية العامة

Distr.: General
5 September 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٦٠، الذي رحبت فيه الجمعية بالاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر وطلبت إلى الأمين العام أن يجري استعراضا للاحتفال باليوم الدولي من أجل تحديد الدروس المستفادة والطرق الكفيلة بتعزيز حشد جميع الجهات صاحبة المصلحة في مكافحة الفقر. ويبدأ التقرير بنظرة عامة قصيرة عن الصلة بين الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر وحقوق الإنسان. ويتبع ذلك مناقشة للعناصر الرئيسية للعلاقة بين الفقر وحقوق الإنسان. ثم يقدم التقرير استعراضا للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر استنادا إلى الردود الواردة على الاستبيان المرسل إلى الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. ويوجز الاستعراض الأنشطة والأحداث الرئيسية التي جرت حول العالم احتفالا باليوم الدولي، ويناقش إشراك شتى الجهات صاحبة المصلحة في تلك الأنشطة والأحداث. ويمضي التقرير إلى دراسة أثر الاحتفال باليوم الدولي ويحدد الدروس الرئيسية المستفادة. واختُتم التقرير كمجموعة من التوصيات عن الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين الاحتفال باليوم الدولي وتعزيز حشد جميع الجهات صاحبة المصلحة في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

* A/61/150 و Corr.1.

021006 021006 06-48753 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٣
ثانيا – اليوم الدولي للقضاء على الفقر وحقوق الإنسان	٣-١٦	٣
ألف – الفقر كقضية من قضايا حقوق الإنسان	٤-٧	٤
بـاء – حقوق الإنسان بوصفها أداة للقضاء على الفقر	٨-١٦	٩
ثالثا – استعراض الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر	١٧-٥٦	١٢
ألف – العلم باليوم الدولي للقضاء على الفقر	٢٠-٢٢	١٢
بـاء – الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر	٢٣-٥١	١٣
جيم – الآثار والدروس المستخلصة	٥٢-٥٦	٢٠
رابعا – الاستنتاجات والتوصيات	٥٧-٦٠	٢٢

أولا – مقدمة

١ – أعلنت الجمعية العامة، بقرارها ١٩٦/٤٧، السابع عشرة من تشرين الأول/أكتوبر اليوم الدولي للقضاء على الفقر، ودعت جميع الدول إلى تخصيص اليوم الدولي للقيام، حسب الاقتضاء على الصعيد الوطني، بتنفيذ وتشجيع أنشطة ملموسة فيما يختص بالقضاء على الفقر والعوز. ودعا القرار أيضا المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية إلى مساعدة الدول على تنظيم أنشطة وطنية احتفالا باليوم الدولي، لدى طلبها ذلك. وطُلب إلى الأمين العام أن يتخذ، في إطار الموارد القائمة، التدابير الضرورية من أجل كفالة نجاح احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي.

٢ – وعلاوة على ذلك، أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٩/٦٠، بالدور المفيد الذي ما زال الاحتفال باليوم الدولي يؤديه في رفع الوعي الجماهيري وحشد جميع الجهات صاحبة المصلحة، وطلبت إلى الأمين العام أن يُجري استعراضا عن الاحتفال باليوم الدولي من أجل تحديد الدروس المستفادة والوسائل الكفيلة بتعزيز حشد جميع الجهات صاحبة المصلحة في مكافحة الفقر. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب، ويسرد الأنشطة والمبادرات المنفّذة على الصعيدين الوطني والدولي احتفالا باليوم الدولي. وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، رد على الاستبيان المتعلق بالاحتفال باليوم الدولي ما مجموعه ٢٥ دولة عضوا[١] وتسعة كيانات تابعة للأمم المتحدة[٢].

ثانيا – اليوم الدولي للقضاء على الفقر وحقوق الإنسان

٣ – استُوحِي إلى حد كبير اليوم الدولي للقضاء على الفقر من حقيقة أن عددا محددا من المنظمات غير الحكومية قد احتفلت في كثير من الدول باليوم العالمي للقضاء على الفقر المدقع في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر[٣]. إن ذلك اليوم العالمي، الذي يشدد على الصلات بين الفقر وحقوق الإنسان، احتفل به آلاف من المشاركين لأول مرة عام ١٩٨٧ بساحة الحريات وحقوق الإنسان في باريس، التي وقّع بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨. وقد استجاب ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص للدعوة التي أصدرها جوزيف ورسينسكي للتجمع في تروكاديرو بباريس يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ لإحياء ذكرى ضحايا الفقر المدقع والعنف والجوع. وأعلن ذلك التجمع أن الفقر يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، وأكد الحاجة إلى التجمع معا لكفالة احترام تلك الحقوق. إن الكلمات التي تقول ”لدى القضاء على الرجال والنساء بالعيش في فقر مدقع، يكون هناك انتهاك لحقوق الإنسان. إن التجمع معا لكفالة احترام تلك الحقوق هو واجبنا المقدس“، التي تأتي صدى لروح اليوم

العالمي للقضاء على الفقر المدقع، قد نقشت على النصب التذكاري الذي رفع عنه الستار ذلك اليوم. وهناك نماذج مصغّرة من النصب التذكاري الأصلي الكائن في ساحة الحريات وحقوق الإنسان بباريس توجد الآن في عدة أماكن حول العالم، ومن بينها نموذج بالبرج الشمالي لمقر الأمم المتحدة في نيويورك[٤].

ألف – الفقر كقضية من قضايا حقوق الإنسان

٤ – لقد تأخر كثيرا الإقرار بأن الفقر انتهاك لحقوق الإنسان أو أن من شأن تشجيع حقوق الإنسان تخفيف حدة الفقر. بيد أنه أُقر الآن بنهج إزاء تخفيف حدة الفقر يستند إلى حقوق الإنسان ونفِّذ على الصعيد الدولي[٥]. إن ذلك النهج يربط تخفيف حدة الفقر بمسائل الالتزام وليس بالرفاه أو الإحسان، ويدفع راسمي السياسات نحو السعي إلى البحث عن أكثر الفئات ضعفا وتحديد هويتهم وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة الكفيلة بمساعدتهم على الفرار من الفقر والعوز.

٥ – إن حقوق الإنسان هي ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والجماعات من الأفعال وجوانب القصور التي تقطع الطريق على الحريات والاستحقاقات الرئيسية والكرامة البشرية. إن نهج حقوق الإنسان يستند إلى الصك الدولي لحقوق الإنسان[٦] والمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان التي تحدد بوضوح تلك الحقوق. ومن بين الحقوق المكفولة لجميع البشر في إطار تلك المعاهدات، الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والحق في أعلى المستويات الممكنة للصحة، والحق في ظروف عمل عادلة وملائمة، والحق فيما يكفي من الغذاء والسكن والضمان الاجتماعي، والحق في التعليم، والحق في الاقتراع، والمشاركة في تسيير الشؤون العامة، وحق المشاركة في الحياة الثقافية.

٦ – إن استمرار وجود الفقر في كثير من بقاع العالم يشير ليس فحسب إلى توزيع غير منصف للفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن أيضا إلى انتهاك لحقوق الإنسان. وغالبا ما تؤثر أيضا ظروف معيشة الفقراء في قدرة معظم الضعفاء والمحرومين من الأفراد والأسر والجماعات على الدفاع عن حقوقهم ومسؤولياتهم. ومن ثم فإن انتهاك حقوق الإنسان هو سبب ونتيجة للفقر في آن واحد. فأولئك الذين يعيشون في الفقر تُسلب منهم، بحكم حالتهم، القوة ويستبعدون من المجتمع، وتكون قدرتهم على كفالة حقوقهم الذاتية محدودة للغاية بحكم حالتهم. وعلى إثر ذلك، فإن القضاء على الفقر ليس فحسب هدفا إنمائيا، ولكنه أيضا تحديا محوريا من تحديات حقوق الإنسان، والدفاع عن جميع حقوق الإنسان ليس فحسب مصدر اهتمام الناشطين والفقهاء القانونيين في مجال حقوق الإنسان،

ولكنه يمثِّل أيضا عنصرا محوريا من عناصر عملية القضاء على الفقر. ويبين الإطار الوارد أدناه الصلات الرئيسية بين الفقر وانتهاك حقوق الإنسان.

الإطار

الصلات بين الفقر وحقوق الإنسان

الحق في الحياة والسلامة البدنية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٣؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٦.	إن حياة مَن يعيشون في الفقر المدقع وسلامتهم البدنية تتعرضان باستمرار للتهديد من جراء الافتقار إلى الغذاء، والتعرض للإصابة بالأمراض وكذلك من جراء ظروف العمل الخطرة وتزعزع الظروف المعيشية. وهم يتعرضون لجميع أنواع العنف، بما في ذلك الاعتداءات والمضايقات والترهيب والتمييز الفادح، بل يتعرضون في بعض الحالات إلى تهديدات بالقتل. وتكون النساء الفقيرات عُرضة بوجه خاص للعنف الأسري وغير ذلك من أشكال العنف القائمة على أساس نوع الجنس.
الحق في الاعتراف بالشخصية القانونية والقيد بالسجلات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٦؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان ١٦ و ٢٤.	نظرا إلى عدم وجود محل إقامة قانوني وارتفاع تكاليف القيد المباشر وغير المباشر بالسجلات، غالبا ما يتعرض مَن يعيشون في الفقر إلى عدم الاعتراف بهم أمام القانون ويواجهون عوائق جمة لدى تسجيل أبنائهم. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن عام ٢٠٠٣ قد شهد عدم تسجيل نحو ٤٨ مليون طفل من المواليد، مثّلوا نسبة ٣٦ في المائة من مجموع المواليد في أنحاء العالم في ذلك العام[٧]. إن عدم القيد بالسجلات، ومن ثم عدم الحصول على هوية قانونية، يزيد كثيرا صعوبة القيد بالمدارس والحصول على عمل والاستفادة من الخدمات الاجتماعية وممارسة الحقوق السياسية وإثبات الوالدية والزواج وإثبات الجنسية والسفر بحرية خارج الحدود الوطنية واتخاذ إجراءات أمام المحاكم، بل وحتى تجنب التعرض للسجن. لذا فإن الاعتراف بذلك الحق هو شرط أساسي لإعمال الكثير من الحقوق الأخرى.

الحق في خدمات العدل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادتان ١٠ و ١١؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان ١٤ و ١٥.	إن مَن يعيشون في الفقر يتعرضون بوجه خاص لانتهاكات حقوقهم، وغالبا ما لا يتسنى لهم الاستفادة من معظم الأدوات الفعالة التي تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم إزاء تلك الإيذاءات، أي الحماية القضائية. إذ يحال بينهم وبين إمكانية اللجوء إلى القضاء بسبب القيود المالية والأمية وعدم الحصول على التعليم والمعلومات، وافتقاد الثقة في النفس، وتعقيد الإجراءات، والشك والخوف النابعين من تجاربهم مع نظام العدل، فضلا عن بطء إيقاع ذلك النظام. إن ذلك يثير القلق بوجه خاص، حيث إن مَن يعيشون في الفقر هم أكثر عرضة من غيرهم للتمييز، وغالبا ما تُنتهك حقوقهم الأساسية دون عقاب.
حق المشاركة في الشؤون السياسية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢١.	نظرا إلى انعدام المعلومات والقوة السياسية، لا يتسنى لمن يعيشون في الفقر المشاركة بشكل مفيد في عمليات صنع القرارات السياسية. إذ إن التمييز الاجتماعي وكذلك انعدام السكن والتعليم وعدم القيد بالسجلات هي عواقب إضافية تحول دون ممارسة الحقوق السياسية. ومن ثم ليس بوسع الفقراء التأثير في السياسات بما يعود بالنفع عليهم، ومن ثم تظل احتياجاتهم الخاصة مهملة. وإضافة إلى ذلك، يتعرض أيضا من يعيشون في فقر شديد أكثر من غيرهم للتلاعب غير الأخلاقي بحرية الاختيار لديهم.
حق المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٢؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١٥.	إن الثقافة، بوصفها قوة توحيد للمجتمع، تمثل مقوما مهما من مقومات التكامل الاجتماعي وتكون بمثابة حماية ضد الاستبعاد الاجتماعي. بيد أن ثقافات الأقليات والجماعات الأصلية لا تُحترم بشكل كاف، وغالبا ما يفتقد مَن يعيشون في الفقر القدرة الأساسية على المشاركة بنشاط في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية داخل مجتمعاتهم المحلية.

الحق في العمل اللائق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٣؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩.	غالبا ما يكون إيجاد العمل الرسمي أمرا صعبا بالنسبة إلى الفقراء بسبب التمييز الاجتماعي وانعدام الإسكان أو التعليم أو التدريب. لذا فإنهم يُجبرون على إيجاد عمل في الاقتصاد غير الرسمي الذي عادة ما تكون المهارات فيه منخفضة ويكون غير مأمون ومحفوفا بالمخاطر، وتكون الأجور فيه سيئة للغاية بدرجة لا تكفل مستوى معيشيا ملائما. وحيث إن العمل غالبا ما يكون عنصر القوة الوحيد لدى مَن يعيشون في الفقر، فإن كفالة الحق في العمل اللائق عامل محوري في تمتعهم بحقوقهم من قبيل الغذاء والصحة والإسكان.
الحق في مستوى معيشي لائق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٥.	غالبا ما يعاني مَن يعيشون في الفقر من سوء التغذية، ولا يكون لديهم ما يكفي من الملبس والمأوى، ولا يحصلون على المياه والمرافق الصحية، والرعاية الطبية، والخدمات الاجتماعية. ويؤثر ذلك سلبا في قدرتهم على المطالبة بالحقوق الأخرى المخولة لهم، من قبيل الحق في التعليم والصحة والعمل، ومن ثم تشتد الدائرة المفرغة من الفقر.
الحق في الغذاء الكافي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٥؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١١.	ثمة حاجة إلى الغذاء الكافي لبقاء الإنسان على قيد الحياة والعيش في حياة صحية. إذ إن سوء التغذية يعوق قدرة البشر على العيش، وليس بوسع الأطفال الجوعى تركيز الانتباه في المدارس، كما أن الجوع يقلل من إنتاجية العمال. وقد يقود الفقر إلى سوء التغذية، الذي من المحتمل أن يزيد بدوره من حدة الفقر.
الحق في الإسكان العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١١؛	إن سكن من يعيشون في فقر شديد، إذا تواجد أصلا، عادة ما يُبنى بمواد قليلة الجودة، ويفتقر إلى المياه الجارية، والمرافق الصحية والكهرباء، وغالبا ما يقع في بيئات غير صحية بعيدة كثيرا عن الخدمات الأساسية، ويكون في كثير من الأحيان

اتفاقية حقوق الطفل، المادة ٢٧.	غير مأمون نتيجة لعمليات الطرد القانونية أو التعسفية وعدم قدرة الفقراء على سداد حتى قدر ضئيل من الإيجار بصورة منتظمة. وإضافة إلى ذلك، يؤثر الإسكان السيئ تأثيرا أساسيا في ممارسة الحقوق الأخرى، من قبيل الحق في الصحة والعمل. كما أن تزعزع حالة الإسكان يؤثر أيضا في إمكانية الحصول على التعليم بإعاقة حضور الدراسة بشكل منتظم، ويحول دون تطور الأطفال ذهنيا وبدنيا بسبب انعدام الاستقرار والحيز المكاني، والبيئة غير الصحية، والتكدس والضوضاء.
الحق في الصحة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٥، العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١٢.	يسهم سوء الصحة في الفقر نتيجة خفض إنتاجية العمال وتقليل الإنجازات التعليمية وتقييد الفرص. وفي الوقت ذاته، غالبا ما يكون سوء الصحة إحدى عواقب الفقر. وفي كثير من الأحيان تكون الخدمات الصحية اللازمة للفقراء غير متاحة وغير كافية أو تفتقد إلى الأجهزة اللازمة. وبالنسبة إلى الفقراء تكون معدلات الوفيات أعلى كثيرا، والعمر المتوقع أقل إلى حد كبير، وتكون هناك خطورة بوجه خاص على الحمل وإنجاب الأطفال. ورغم أن أفقر فئات السكان يكونون أكثر الفئات عرضة للأمراض، فقد تبين أنهم غالبا ما يكونون أقل الفئات التي تشملها حملات التطعيم.
الحق في التعليم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٦؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان ١٣ و ١٤.	إن التعليم هو واحد من أكثر الوسائل فعالية في كسر دائرة الفقر المفرغة، وهو عامل رئيسي من عوامل إعمال الحقوق الأخرى، من قبيل الحق في العمل والصحة والمشاركة السياسية. ومع ذلك فإنه غالبا لا يُتاح أمام أولئك الذين يعيشون في الفقر. وعندما يكون دخل الأسرة غير كاف، يجبر الأطفال على الانضمام إلى السعي اليومي

	لإعالة الأسرة أو العمل خارج المترل. ويؤثر ذلك في قدرتهم على التعلم والذهاب إلى المدارس، وفي بعض الأحيان يواجه الأطفال الفقراء، الذين يمكنهم حضور الدراسة، الرفض والتمييز بالمدارس بسبب أصولهم الاجتماعية.

المصادر: E/CN.4/Sub.2/1996/13؛ مسودة مبادئ توجيهية: اتباع نهج لحقوق الإنسان إزاء استراتيجيات الحد من الفقر، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٧ - إن الفقر هو أكثر من مجرد انعدام الدخل؛ فهو أيضا انعدام للرعاية الصحية والتعليم وإمكانية المشاركة السياسية والعمل اللائق والأمن. وترتبط جميع هذه العوامل ببعضها بعضا ويتعين معالجتها بشكل متزامن لتحقيق الفعالية في الجهود المبذولة لخفض حدة الفقر. ورغم حدوث تقدم سريع في كثير من الحالات في خفض حدة الفقر، دون الاحترام التام لجميع الحقوق المدنية والسياسية، فإن جميع حقوق الإنسان يدعم بعضها بعضا، ولذا يتعين حمايتها بشكل متزامن كي يتم التمكين للبشر ودعمهم في كفاحهم ضد الفقر. ويشدد إعلان الحق في التنمية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا[٨] على ضرورة احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بنفس قدر احترام الحقوق المدنية والسياسية، وأن عدم إعمال أي نوع من الحقوق قد يؤثر في غيره من الحقوق. فعلى سبيل المثال، فإن الشخص الذي لا يسجل عند الميلاد قد لا يتسنى له الحصول على التعليم والخدمات الصحية، حتى لدى توافر تلك الخدمات مجانا. وفي حالات أخرى، ثبت أن إعمال الحقوق المدنية والسياسية من شأنه المساعدة على تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تمكين المواطنين من المطالبة بمزيد من التنمية المتكافئة[٩]. لذا فإن الاستعانة بالاستراتيجية المتعددة الأبعاد التي تتضمن الدفاع عن حقوق الإنسان كافة أمر حاسم الأهمية في مكافحة الفقر بجميع أبعاده الكثيرة.

باء - حقوق الإنسان بوصفها أداة للقضاء على الفقر

٨ - إن إدراج حقوق الإنسان في جهود القضاء على الفقر، كجزء لا يتجزأ منها، يحقق مزايا كبيرة مقارنة بالنهج التقليدي للتنمية. ومما يساعد على إجراء مناقشة شاملة بشأن قيمة إعداد نهج للقضاء على الفقر يقوم على حقوق الإنسان، وجود أدبيات ثرية عن هذا الموضوع. ولا تعدو المناقشة التالية سوى أن تكون وسيلة لتسليط الأضواء على بعض أهم

الوسائل التي يمكن من خلالها أن تفيد دراسة حقوق الإنسان في جهود القضاء على الفقر[١٠].

٩ - أولا، إن المعايير والقيم المكرسة في نهج القضاء على الفقر القائم على حقوق الإنسان قادرة على التمكين للفقراء. وقد أصبح من المسلم به الآن على نطاق واسع بأن الحد من الفقر على نحو فعال لا يمكن تحقيقه من دون التمكين للفقراء. وهذا التمكين إنما هو الهدف الأساسي لنهج القضاء على الفقر القائم على حقوق الإنسان.

١٠ - ثانيا، يحملنا اتباع نهج حقوق الإنسان إزاء جهود القضاء على الفقر على الاهتمام بعملية التنمية بقدر اهتمامنا بنتائجها. فنهج القضاء على الفقر القائم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية يتجه عموما نحو التركيز على التغييرات في مستوى الفقر التي تقاس بدورها في العادة وفقا لمستوى الإيرادات بصرف النظر عن العملية التي تقود إليها. أما إذا ما تم النظر إلى هذه العملية من منظور حقوق الانسان، فلن تقل أهميتها عندئذ عن أهمية نتائجها، وسينتفي بالتالي أي مبرر للتراجع عن الالتزامات والحقوق الأساسية، والامتناع عن الوفاء بالحد الأدنى منها بدعوى أن خيارات السياسة العامة، وضروريات التنمية هي التي أملت ذلك.

١١ - ثالثا، يشجعنا نهج القضاء على الفقر القائم على حقوق الإنسان على أن نرصد التقدم المحرز في الحد من الفقر، بالاستعانة بمجموعة أوسع من المؤشرات تشمل على سبيل المثال، طبيعة التقدم المحرز صوب القضاء على الفقر، والأدوات المستخدمة في ذلك، ويشجعنا على أن نضع في الاعتبار ما إن كان التقدم يتم تحقيقه من خلال وسائل تتفق مع حقوق الإنسان.

١٢ - رابعا، يساعد تطبيق نهج حقوق الإنسان في القضاء على الفقر على تحديد كل من أصحاب الحقوق وأصحاب الواجبات، وهو ما يضع أصحاب الواجبات أمام مسؤولياتهم، ويخضعهم للمساءلة عن أعمالهم. وقد تشمل هذه الفئة الأخيرة المجتمعات المحلية، والحكومات من جميع المستويات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، و الشركاء الخارجيين في التنمية، الثنائيين والمتعددي الأطراف على حد سواء. والمثال على ذلك في حالة الدول، أن هذا النهج ليس فحسب يشجعها على توفير التعليم الابتدائي مجانا للجميع، وإنما يتطلب منها أيضا أن تتولى مسؤولية اتخاذ الخطوات اللازمة متى أدركت أن ذلك حق من حقوق الإنسان. وخلاصة القول أن الاحتجاج بضرورة أداء الواجبات يعزز المساءلة والمسؤولية.

١٣ - وأخيرا، يشكل إعمال جميع حقوق الإنسان أداة مهمة من أدوات القضاء على الفقر، إذ يؤمن كفالتها والدفاع عنها على النحو السليم. فعندما تُكفل هذه الحقوق بموجب

القانون، يصبح بالامكان الاستفادة من الصكوك القانونية للتأكد من إعمالها، واستعادة حقوق من يعيشون في فقر مدقع. وهكذا، فإن من السبل الكفيلة ليس فحسب بإعمال حقوق الإنسان، بل والإسهام أيضا في القضاء على الفقر، تزويد من يعيشون في الفقر بمعلومات عن حقوقهم وواجباتهم المدنية، وكفالة حصولهم على المشورة القانونية مجانا، وإقامة العدالة في الوقت المطلوب، وتقديم خدمات الترجمة للذين لا يتكلمون اللغات الرسمية.

١٤ - وينبغي أن يكون تنفيذ السياسات التي تكفل احترام جميع حقوق الإنسان لفائدة أشد الفئات حرمانا، جزءا مهما من أي استراتيجية للحد من الفقر. وبالرغم من أنه لا يمكن إعمال حقوق الإنسان جميعها فورا، يمكن للدول السعي لإعمالها تدريجيا. كما أن الحكومات مسؤولة عن تنفيذ سياسات تساعد على المضي قدما صوب إعمالها على نحو كامل.

١٥ - وغالبا ما يرد ذكر نقص الموارد عند تعداد القيود التي تحول دون القضاء على الفقر، والإعمال التدريجي لحقوق الإنسان. ذلك أن الحاجة تقوم في أماكن عديدة من العالم إلى موارد إضافية للاستعانة بها مثلا في تعزيز توفير التعليم الابتدائي المجاني للجميع، وتعميم إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، أو وضع نظام قانوني يتسم بالكفاءة. ويمثل النمو الاقتصادي وسيلة مهمة من وسائل تحقيق هذه الأهداف. بيد أن زيادة الموارد الاقتصادية لا يؤدي تلقائيا إلى إعمال الحقوق، أو الحد من الفقر. فالبلدان التي يتقارب فيها نصيب الفرد من الدخل الإجمالي قد تفصل بينها فروق في مؤشراتها الاجتماعية. ثم إن التقدم المحرز في إعمال حقوق الإنسان، ليس بالمسألة التي تتلخص في تخصيص الموارد، وإنما هو أيضا مسألة إرادة سياسية وإن كان إعمالها التدريجي يتطلب بالفعل، في غالب الحالات، رصد المزيد من الاعتمادات في الميزانية للخدمات الاجتماعية الأساسية على نحو أكثر إنصافا.

١٦- ومن الشروط المهمة لإعمال نهج القضاء على الفقر القائم على حقوق الإنسان، وجود عملية شفافة وتشاركية لاتخاذ القرارات. إذ أن من يعيشون في الفقر لا يملكون في غالب الحالات أي معلومات عما تتخذه الحكومات من قرارات تؤثر في حياتهم تأثيرا عميقا. فهم، قد لا يكون بمقدورهم التعبير عن وجهات نظرهم، والتأثير في القرارات العامة. ولذا، فإن الدولة هي الجهة التي تقع عليها مسؤولية تزويدهم بالمعلومات وتحديد الأثر الذي ربما ينشأ في حياة الفقراء نتيجة لاقتراحاتها وقراراتها في مجال السياسة العامة، ومعالجة تلك الشواغل على النحو المناسب. وليس من السهل إشراك من يعيشون في الفقر في هذه العمليات، إذ يتطلب الأمر الذهاب إلى أبعد من مجرد استشارتهم. فهو يقتضي في غالب الحالات أن يتم أولا تحديد أشد فئات المجتمع فقرا والاتصال بهم، وبخاصة أولئك الذين لا صوت لهم.

ثالثا – استعراض الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر

١٧ – يستعرض هذا الفرع من التقرير احتفال الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني باليوم الدولي للقضاء على الفقر، ويأخذ في الاعتبار أثر اليوم الدولي والدروس المستخلصة منه. وبالإضافة إلى الردود على الاستبيان الذي أرسل إلى الدول الأعضاء، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، يأخذ الاستعراض في الاعتبار نتائج حلقة دراسية دولية أعدتها منظمة غير حكومية كمبادرة من المجتمع المدني[١١]. وكانت هذه الحلقة التي انعقدت من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٦، قد استعرضت الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر في ضوء ١٧٥ ردا على الاستبيان الذي أرسل إلى المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع الدولي.

١٨ – ويبدأ هذا الفرع من التقرير باستعراض مدى علم الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني وسائر الجهات صاحبة المصلحة باليوم الدولي للقضاء على الفقر، والسبل التي تعتزم الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتباعها لزيادة علم عموم الناس به. وينظر الاستعراض أيضا إلى مدى احتفال الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني باليوم الدولي للقضاء على الفقر بما في ذلك، أنواع الأنشطة والمناسبات التي تم تنظيمها، والأشخاص أو المؤسسات التي قامت بتنسيقها، ودور مختلف الفئات الاجتماعية في تلك الأنشطة. وسيعرض هذا الفرع معلومات في هذا الصدد عن الخطط المتوخاة في إحياء ذكرى اليوم الدولي.

١٩ – ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في هذا الاستعراض في قياس أثر الاحتفال باليوم الدولي في جهود الأعضاء الرامية إلى القضاء على الفقر. وسيناقش هذا الفرع كذلك مدى تأثير ذلك الاحتفال في عمل مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة فضلا عن تأثيره في مختلف الفئات الاجتماعية وبخاصة في صفوف من يعيشون في الفقر. وسيتناول الاستعراض أيضا الدروس التي يمكن استخلاصها من الاحتفال باليوم الدولي بما في ذلك، مواصلة الأعمال والأنشطة الجديدة المصممة لزيادة أثر اليوم الدولي بالاستفادة من خبرات الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ألف – العلم باليوم الدولي للقضاء على الفقر

٢٠ – أفادت الأغلبية الساحقة من العاملين في مجال القضاء على الفقر داخل حكوماتها أنهم يعلمون باليوم الدولي للقضاء على الفقر. وذكرت الحكومات أنها علمت به من خلال عدة قنوات كمنشورات الأمم المتحدة (جدول احتفالات الأمم المتحدة مثلا)، وعن طريق رسائل

من الأمم المتحدة (كالمعلومات والرسائل الواردة من الأمين العام)، والمكاتب القطرية لمختلف وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والحملات الإعلامية ووسائط الإعلام. فقد ذكرت تونس مثلا، أنها علمت به خلال السنة الدولية للقضاء على الفقر عام ١٩٩٦. ومن ناحية أخرى، كانت ردود الحكومات سلبية بنسبة الثلث على سؤال بشأن ما إن كانت ترى أن الجمهور يعلم عموما باليوم الدولي.

٢١ - ولم تخالف ردود كيانات الأمم المتحدة التي أجابت على الاستبيان التوقعات، حيث ذكرت جميعها أنها تعلم باليوم الدولي. ويعزى ذلك إلى أن معظمها تقتضي برامج عملها في غالب الحالات أن تتعقب وتنفذ القرارات المتعلقة بأيام الأمم المتحدة، بما في ذلك الترويج في داخلها وفي أوساط المتعاملين معها للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر. ورد معظمها بالإيجاب عن سؤال بشان ما إن كان المستفيدون من برامجها يعلمون باليوم الدولي.

٢٢ - ولكن أداء المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بالعلم باليوم الدولي، لم يكن أفضل كثيرا من أداء الحكومات. فمن أصل الجهات البالغ عددها ١٧٥ جهة التي ردت على الاستبيان الذي أرسل إلى المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، ذكر ٦٥ في المائة أنهم يعلمون إلى حد ما باحتفالات إحياء اليوم الدولي في بلدانهم. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن نسبة عدد الذين يعلمون به في تلك البلدان التي تجتهد فيها جماعات المجتمع المدني للترويج لليوم الدولي للقضاء على الفقر، كانت بصورة عامة عالية في أوساط من يعيشون في الفقر والجمهور عموما.

باء - الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر

٢٣ - أفاد ثلثا الدول الأعضاء الخمس والعشرين تقريبا التي ردت على الاستبيان أنها احتفلت باليوم الدولي. وعموما، جرت معظم مناسبات إحياء ذكرى اليوم الدولي في عواصم البلدان. ولدى بعض البلدان مواقع تذكارية تقليدية ذات معنى خاص بالنسبة للقضاء على الفقر (على سبيل المثال، نصب المجاعة التذكاري في أيرلندا). ولم تبدأ مناسبات إحياء الذكرى في الانتشار على المستوى المحلي إلا في السنوات الأخيرة. ويستثنى من ذلك السنغال وجنوب أفريقيا وفييت نام حيث ظلت مناسبات إحياء الذكرى تجري في مناطق مختلفة عديدة في البلد منذ البداية. ويتفاوت عدد المشاركين في إحياء الذكرى ما بين مائتين إلى عدة آلاف على حسب البلد ونوع النشاط المنظم.

٢٤ - وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الحكومات تؤدي باطراد دورا مهما في تنظيم مناسبات أو أنشطة الاحتفال باليوم الدولي، إما بمفردها أو بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص أو منظومة الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، نظمت كمبوديا

وجامايكا وتونس احتفالا بذكرى اليوم الدولي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد قدمت بعض الدول الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني لتنظيم مناسبات في اليوم الدولي. وذلك ما حدث في ترينيداد وتوباغو والسنغال وجنوب أفريقيا وفييت نام حيث تم تقديم الدعم المالي إلى شركاء من المجتمع المدني لتنظيم مناسبات للاحتفال باليوم الدولي.

٢٥ - وفي كمبوديا وأيرلندا وترينيداد وتوباغو وتونس وجامايكا وجنوب أفريقيا والسنغال والصين وفييت نام وموريشيوس تم تكليف مكتب حكومي بمسؤولية التنسيق العام للأنشطة المتعلقة بإحياء ذكرى اليوم الدولي. وتقع هذه المكاتب داخل وزارات التنمية الاجتماعية أو الشؤون الاجتماعية (ترينيداد وتوباغو والسنغال وتونس وفييت نام)، ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية (موريشيوس)، ومديرية التخطيط (كمبوديا) أو مكاتب خاصة لتخفيف وطأة الفقر والتنمية (أيرلندا وجامايكا والصين). وبالنسبة للجزائر، تمت إقامة شراكة طيبة بين وزارة العمل والتضامن الوطني، التي تبادر بوضع وتطوير مبادرات لإحياء ذكرى اليوم الدولي، والمجموعات الاجتماعية الأخرى التي تجرى مثل هذه الأنشطة.

٢٦ - وبالرغم من أن اليوم الدولي قد تم إعلانه عام ١٩٩٢، إلا أن أول احتفال أبلغ عنه كان في الصين عام ١٩٩٤. وآخر بلد احتفل باليوم الدولي هو ملاوي التي احتفلت بالمناسبة لأول مرة عام ٢٠٠٥. وفي معظم البلدان، بينت الحكومات أن قرار إحياء ذكرى اليوم الدولي اتخذ بمبادرة منها.

٢٧ - ومن بين عناصر منظومة الأمم المتحدة التي شملتها الدراسة، اثنان منها فقط لم يحتفلا أبدا باليوم الدولي، بينما نظمت العناصر الأخرى نوعا ما من النشاط للاحتفال بذلك اليوم في السنوات القليلة الماضية. وقد نظمت معظم المنظمات الدولية فعاليات بالتعاون مع الشركاء الآخرين (عموما منظمات المجتمع المدني)، بدلا عن القيام بها بمفردها. وقد كلفت جميع هذه المنظمات إدارة معينة بتنسيق أنشطة لليوم الدولي، يكون عادة مكتب السياسات الاجتماعية والتنمية. ومن أولى كيانات منظومة الأمم المتحدة التي بدأت الاحتفال باليوم الدولي الأمانة العامة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية حيث نظما أولى مناسبات الاحتفال باليوم الدولي عام ١٩٩٣.

٢٨ - علاوة على ذلك، ظلت مجموعات المجتمع المدني في كثير من البلدان هي التي تبادر بالاحتفال باليوم الدولي، بالنظر إلى حقيقة أن اليوم الدولي بدأ كمبادرة من المجتمع المدني، وكثيرا ما قامت بدور مؤثر في إقناع حكوماتها بالمشاركة في مناسبات إحياء الذكرى. وهذا ما حدث على سبيل المثال في فرنسا وأيرلندا والفلبين وبيرو.

٢٩ - ومن المفيد الإشارة إلى أن هناك موضوعا يتم اختياره كل عام للاحتفال باليوم الدولي. و هذا الموضوع، الذي يتعلق بمسألة تهتم بصفة خاصة بالقضاء على الفقر، يكون عادة نتيجة عملية تشاور تستهلها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من بين عدد من كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى الموقع الشبكي الذي تديره إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الذي يقدم معلومات عن اليوم الدولي، بما في ذلك المناسبات والأنشطة التي تقررها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، تستضيف الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع موقعا شبكيا يقدم معلومات عن المناسبات والأنشطة التي تجرى حول العالم كل عام في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويلقي الأمين العام كل عام، كلمة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر للاحتفال باليوم الدولي.

١ - الأنشطة

٣٠ - قدمت كثير من البلدان التي ردت على الاستبيان سردا مفصلا للأنشطة التي تنظمها لإحياء ذكرى اليوم الدولي. وتتعلق مناسبات الاحتفال، إلى حد كبير، برفع الوعي والتثقيف بمعنى القضاء على الفقر والحاجة إلى القضاء عليه.

٣١ - ويمثل رفع الوعي أحد أشكال الأنشطة المهمة، حيث يوجه دائما إلى الجمهور العام. وتشمل هذه الأنشطة توزيع ملصقات ومجموعة أدوات وعروضا إعلامية وبيانات صحفية عن أهمية القضاء على الفقر في اليوم الدولي. ففي ترينيداد وتوباغو، على سبيل المثال، استمر بث فيلم وثائقي عن المبادرات الناجحة النابعة من المجتمعات المحلية للقضاء على الفقر، ونشر مجلة عن القضاء على الفقر وحملة إعلامية بخصوص الموضوع نفسه. وفي الجزائر، نظمت الحكومة ''أياما إعلامية عن القضاء على الفقر''، حيث جرت مناقشات للأفرقة وبث برامج إذاعية وتلفزيونية حول مسائل تتعلق بالقضاء على الفقر. وفي النمسا، ما برحت السلطات تصدر بيانات صحفية، وتطلق حملات إعلامية سنوية. وفي كمبوديا، قامت الحكومة بنشر ملفات وملصقات وأصدرت بيانا صحفيا.

٣٢ - وفي كثير من البلدان، شاركت وسائط الإعلام في إحياء ذكرى اليوم الدولي. ففي كمبوديا وأيرلندا، على سبيل المثال بث مناسبات اليوم الدولي من خلال الإذاعة والتلفزيون. وفي جامايكا والسنغال كانت هناك حملات إعلامية ضمت الرسائل الإخبارية والإذاعة والتلفزيون. وفي تونس استخدمت وسائط الإعلام لتقديم معلومات عن برامج وتدابير الحد من الفقر.

٣٣ - ومن الشائع أيضا أن تكون هناك مناسبات تعزز إجراء مناقشات عامة عن مسائل الفقر. وقد أبلغت السنغال وجامايكا وترينيداد وتوباغو وأيرلندا عن تنظيم ورعاية مناقشات

متخصصة، مثل منتديات أو دورات عن الفقر والحد من الفقر. وقد نظمت السنغال العديد من هذه المنتديات في محطاتها الإذاعية الخاصة المحلية. وفي أيرلندا، عقدت مائدة مستديرة لمناقشة كيفية تناول وسائط الإعلام لمسائل الفقر، ونظمت مناسبة تحدث فيها ناشط من ناشطي مكافحة الفقر.

٣٤ - وبالإضافة إلى ذلك، توجه الكثير من أنشطة رفع الوعي التي تجرى في ألمانيا وترينيداد وتوباغو وجامايكا والصين، نحو جماعات محددة مثل القطاعات التعليمية والمهنية والرابطات الاجتماعية والإنسانية والقطاع الخاص والشباب وواضعي السياسات والأشخاص الذين تؤثر أنشطتهم بشكل كبير في القضاء على الفقر. وبالنسبة لهذه الفئات، تتكون أنواع الأنشطة المنظمة عادة من حلقات دراسية ومؤتمرات وعروض لأفلام.

٣٥ - وقد وضعت بعض الأنشطة لجذب انتباه المواطنين إلى أهمية القضاء على الفقر ولتعبئة الأشخاص في محاربة الفقر. وقد شملت هذه الأنشطة، في الصين، تنظيم مناسبات خيرية وجمع أموال وتقديم منح، بينما شملت في بلغاريا والصين وموريشيوس تقديم مكافآت سنوية للجماعات التي تقوم بأنشطة مهمة ترمي إلى تخفيف وطأة الفقر.

٣٦ - وتهدف بشكل رئيسي الأنشطة الأخرى التي تنظم لإحياء ذكرى اليوم الدولي إقامة شراكات وتفاهم بين مختلف الفئات الاجتماعية. وفي ترينيداد وتوباغو، على سبيل المثال، تم تنظيم حلقات عمل لموظفي القطاع العام وقادة منظمات المجتمعات المحلية بهدف تعزيز الشراكات المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، نظمت الحكومة معرضا قدم عروضا من مختلف أجهزة القطاع العام والمنظمات غير الحكومية العاملة في إطار أنشطة القضاء على الفقر لتعزيز التفاعل بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والمواطنين. وفي موريشيوس، تم تنظيم أنشطة من قبيل تنظيف القرى وطلاء المراكز المجتمعية وأنشطة رياضية للأطفال لتقوية الروابط داخل المجتمعات المحلية وتعزيز مشاركة جميع أفراد المجتمعات المحلية.

٣٧ - ويُربط اليوم الدولي أيضا عادة بالتعبير الفني والثقافي لدى المجتمعات المحلية كوسيلة للإعراب عن مشاركة المجتمعات المحلية في الحاجة إلى القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، كثيرا ما تشمل أنشطة اليوم الدولي معارض فنون (نظمت على سبيل المثال في جامايكا)، ومناسبات ثقافية وفنية مثل المسرح والموسيقى والفن والدراما والغناء والشعر (مثلما حدث في أيرلندا والسنغال). وكوسيلة للإعراب عن مشاركة المجتمعات المحلية وتضامنها مع الأشخاص الذين يعيشون في فقر، توزع طرود غذائية في جنوب أفريقيا بمناسبة اليوم الدولي.

٣٨ - ويستفاد دائما من اليوم الدولي باعتباره فرصة أمام الحكومات وقادة المجتمعات المحلية للاتصال بالمواطنين. ويشكل إدلاء قادة المجتمعات المحلية والحكومة ببيانات للإعراب عن

التزام بلدانهم ببذل الجهود للقضاء على الفقر نشاطا شائعا في العديد من البلدان التي تقوم بإحياء ذكرى اليوم الدولي، مثل جامايكا وجنوب أفريقيا والصين. ويقدم كثير من الحكومات مبادرات وبرامج عن القضاء على الفقر خلال الاحتفال باليوم الدولي مثلما حدث في بوليفيا وترينيداد وتوباغو والسنغال وكمبوديا.

٣٩ - وقد جعلت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة رفع الوعي بأهمية القضاء على الفقر هدفا رئيسيا لأعمالها، وهي وتسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال أنشطتها الخاصة طوال السنة. وهذه الأنشطة مماثلة بصورة عامة للأنشطة التي تنظمها الحكومات وتشمل منتديات وحلقات عمل عن المسائل المتعلقة بالفقر؛ وحملات رفع الوعي من أجل الترويج لليوم الدولي ومناسباته عبر مواقعها الشبكية وأنشطة الاتصال الأخرى مثل إصدار ملصقات ومواد صحفية وبيانات صحفية وإعداد معارض للفنون عن المسائل المتعلقة بالفقر.

٤٠ - و تنظم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، احتفالات سنوية منذ أن أعلنت الجمعية العامة اليوم الدولي للمرة الأولى. وتنظم هذه الاحتفالات بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، واللجان الفرعية للقضاء على الفقر التابعة للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وقد ظل أحد العناصر المهمة في هذه الاحتفالات السابقة، الاحتفال الذي يعقد بالقرب من النصب التذكاري بمقر الأمم المتحدة. ويجمع هذا الاحتفال ممثلي الدول الأعضاء وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأشخاص الذين يعيشون في فقر. وإلى جانب الاحتفال، يتم تنظيم فعاليات خاصة أخرى بما في ذلك مناقشات الأفرقة والمعارض والمؤتمرات الصحفية وعرض أفلام وثائقية عن الفقر عبر السنين. وفي عام ٢٠٠٥، اجتمع الأمين العام مع وفد يمثل الأشخاص الذين يعيشون في فقر.

٢ - مشاركة المجتمع المدني في الأحداث والأنشطة

٤١ - لقد اضطلعت المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على الدوام بأدوار بارزة في أنشطة اليوم الدولي كجهات منظمة وكجهات مشاركة على حد سواء. ففي لبنان، مثلا، قادت المنظمات غير الحكومية مسيرات ضد الفقر؛ وفي الجزائر وموريشيوس، نظمت عروضا توفر معلومات بشأن أنشطة التضامن الوطني ومختلف البرامج والأنشطة الهادفة إلى القضاء على الفقر. وفي إطار أنشطة اليوم الدولي، توفر عدة بلدان التمويل اللازم للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال القضاء على الفقر. ففي الجزائر، وفرت الحكومة التمويل اللازم

لمنظمات غير حكومية لتنظيم حلقة دراسية بشأن الأمن الغذائي. وفي السنغال، وفرت الحكومة التمويل لإنجاز مشاريع صغرى من أجل القضاء على الفقر.

٤٢ - وتمثل مشاركة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر صميم روح اليوم الدولي. إذ يمثل ذلك اليوم - بالنسبة لهم - أكثر من أي شيء آخر، يوما في كل سنة تُسمع فيه أصواتهم وتُعطى لهم فيه فرصة التحدث عن أنفسهم أو باسم مجتمعاتهم عما يعانونه من محن وما يواجهونه من معوقات وصعاب، كل يوم، وعما يلزمهم من شجاعة وسعة حيلة للتصدي للفقر المدقع الذي يعانونه. ويمثل الإدلاء بهذه الشهادات أحد أهم الأنشطة في الاحتفالات العديدة باليوم الدولي التي تنظم كل سنة في جميع أنحاء العالم، وتكون مناسبة لإبلاغ المجتمع ككل بما يعنيه العيش في الفقر. ففي أيرلندا على سبيل المثال، يتمحور اليوم الدولي حول تلك الشهادات، وفي فييت نام وجنوب أفريقيا، تنظم أنشطة محددة يشارك الفقراء فيها مباشرة. وفي بيرو، استهل الاحتفال باليوم الدولي أناس يعيشون في الفقر نظموا مسيرة عبر شوارع إحدى المدن الرئيسية في البلاد هي كوسكو. وهذه المسيرة ساعدتهم ليس فحسب على الشعور بالقدرة ولكن أيضا على كسب الاعتراف بهم كفئة، وساعدت على فتح قنوات الاتصال بينهم وبين السلطات المحلية وغيرهم من أفراد المجتمع.

٣ - خطط المستقبل

٤٣ - تعتزم غالبية الدول الأعضاء التي ردت على الاستبيان الاحتفال باليوم الدولي. أما الدول الأعضاء التي لا تعتزم ذلك فأفادت بأن لديها أنشطة أخرى تتصل بالقضاء على الفقر. وفي معظم الحالات، تنوي الدول الأعضاء التي تعتزم إحياء ذكرى اليوم الدولي توسيع نطاق أنشطتها الحالية والبدء في تنفيذ أنشطة جديدة.

٤٤ - ومن المشجع ملاحظة أن ٢٤ من الدول الأعضاء الخمس والعشرين التي ردت على الاستبيان تشير إلى إنها قامت، بالإضافة إلى إذكاء الوعي العام باليوم الدولي، ببلورة مقترحات لتوعية مواطنيها بأهمية القضاء على الفقر.

٤٥ - وتشمل الأنشطة التي تزمع الدول الأعضاء الاضطلاع بها في الاحتفالات المقبلة باليوم الدولي ما يلي:

(أ) التوعية باليوم الدولي والترويج لأنشطته

٤٦ - أفاد معظم الدول الأعضاء بأنها أعدت خططا ومقترحات لزيادة الوعي باليوم الدولي والقضاء على الفقر في أوساط مواطنيها. ويعتزم العديد منها القيام بالتوعية من خلال زيادة التغطية الإعلامية لليوم الدولي وأنشطته، وكفالة حضور الشخصيات أو المسؤولين العموميين

في الاحتفالات، وتنظيم الحملات الإعلامية. ففي أرمينيا وألمانيا وتونس على سبيل المثال، هناك خطط لنشر معلومات بشأن اليوم الدولي من خلال إصدار بيانات صحفية ونشر إعلانات على شبكة الإنترنت. وفي قبرص، تزمع الحكومة نشر معلومات عن اليوم الدولي في مختلف الدوريات، بينما تعتزم ترينيداد وتوباغو بدء حملة للتوعية بأهمية القضاء على الفقر. وفي لبنان، اتخذت ترتيبات لإنتاج فيلم وأشرطة وثائقية للتلفزيون بشأن أهمية القضاء على الفقر.

٤٧ - وهناك خطط لزيادة الوعي باليوم الدولي في دول أعضاء أخرى من خلال تنظيم برامج لمحاربة الفقر بالاقتران مع إحياء ذكرى اليوم الدولي أو عقد حلقات دراسية ومنتديات وحلقات عمل بشأن أهمية القضاء على الفقر بمناسبة اليوم الدولي. فعلى سبيل المثال، ستصدر كمبوديا منشورها المعنون ''تقرير التنمية البشرية وموجز الفقر بمناسبة اليوم الدولي''؛ وتعتزم أيرلندا تنظيم مؤتمر بعنوان ''فليكن لك رأيك'' بمشاركة نحو ١٥٠ ممثلا عن المشاريع الإنمائية المحلية.

٤٨ - وأفادت عدة بلدان بأنها تعتزم إذكاء الوعي العام باليوم الدولي وأنها ستركز على الاضطلاع بنفس الأنشطة التي كانت قد نظمتها في الاحتفالات الماضية.

(ب) كفالة زيادة مشاركة الجهات المعنية كافة

٤٩ - وهناك خطط أن تقوم بعض الدول الأعضاء بتعبئة جميع قطاعات المجتمع للمشاركة في اليوم الدولي. إذ تعتزم الصين زيادة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية لتنظيم أنشطة بمناسبة اليوم الدولي؛ وتعتزم تركيا إحياء ذكرى اليوم الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتعمل الجزائر على زيادة الدعم الذي تقدمه لأنشطة الحد من الفقر التي تضطلع بها الهيئات الاجتماعية؛ وتحاول موريشيوس إشراك الشباب والأطفال في أنشطة اليوم الدولي من خلال تنظيم مسابقة في كتابة المقالات.

(ج) تحسين مستوى تنظيم اليوم الدولي والاحتفال به

٥٠ - تندرج في هذا الإطار خطط لزيادة الاحتفال باليوم الدولي على الصعيد المحلي (كمبوديا)؛ وإنشاء هيئة دائمة لتنسيق أنشطة اليوم الدولي (موريشيوس)؛ وإدراج نشر القصص المحلية الناجحة في مجال الحد من الفقر ضمن أنشطة اليوم الدولي (السنغال). وهناك خطط لتقديم الدعم المالي لعدة منظمات غير حكومية بغرض تنظيم أنشطة لإحياء ذكرى اليوم الدولي في موريشيوس ولكسمبرغ.

٥١ - وتخطط كل كيانات منظومة الأمم المتحدة التي ردت على الاستبيان للاحتفال باليوم الدولي في السنوات القادمة. فهناك خطط لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ترمي إلى تنظيم حلقة عمل مع بعثات الأمم المتحدة القطرية، والاتحاد الأفريقي، والمجتمع المدني؛ ولدى البنك الدولي تقديم نتائج الدراسة العالمية المعنونة ''الخروج من ربقة الفقر'' ولدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لوضع وتنفيذ خطة للاتصال؛ ولدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للاضطلاع بأنشطة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمبادرة المعنية بالفقر والبيئة المشتركة بين البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتعكف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تنظيم مسابقة فنية دولية للأطفال تحت شعار ''بوسعنا أن نقضي على الفقر''. ومن المزمع إصدار المساهمات الفائزة كمجموعة من طوابع الأمم المتحدة[١٣].

جيم - الآثار والدروس المستخلصة

٥٢ - من الأهداف المهمة لهذا الاستعراض فهم الأثر الذي يحدثه الاحتفال باليوم الدولي في مختلف الجهات المعنية، والدروس التي يمكن استخلاصها من الاحتفالات الماضية باليوم الدولي في جميع أنحاء العالم.

٥٣ - ففيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، يتمثل أحد الآثار المهمة لليوم الدولي في التمكين للفقراء. فاليوم الدولي يوفر لمن يعيشون في الفقر فرصة جوهرية للبروز والإدلاء بأصواتهم وشهاداتهم في يوم من أيام السنة. كما يجعلهم يشعرون بالانتماء إلى المجتمع من خلال كفالة مشاركتهم وإشراكهم في برامج التنمية المجتمعية.

٥٤ - وكان هناك اتفاق واسع بين الدول الأعضاء التي احتفلت باليوم الدولي على أن ذلك اليوم قد أثر في الجهود التي تبذلها للحد من الفقر. ومن جانبها، أفادت كيانات منظومة الأمم المتحدة بأن الاحتفال باليوم الدولي كان له تأثير في الأعمال التي تقوم بها للحد من الفقر.

٥٥ - ومن بين ما بلغ عنه من آثار رئيسية لليوم الدولي ما يلي:

(أ) كان اليوم الدولي مجديا إذ ساعد على زيادة وعي الفقراء بحقوقهم. كما كان مناسبة لتوعية الفقراء بالمرافق والخدمات التي توفرها لهم الحكومة وسبل الاستفادة منها؛

(ب) زاد اليوم الدولي من مستوى وعي الجهات المعنية والجمهور بمعنى العيش في الفقر، وبالاحتياجات الخاصة للأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع. واتفقت كل من الحكومات وكيانات الأمم المتحدة على أن الاحتفال باليوم الدولي يقوم بدور حاسم في

تذكير المواطنين في جميع أنحاء العالم بوجود الفقر، وبأن القضاء عليه يقتضي جهدا تعاونيا بمشاركة جميع الجهات المعنية. وأفاد بعض الحكومات بأن الأثر الواضح لليوم الدولي في الناس قد أوحى إلى وكالاتها المعنية بالقضاء على الفقر بأن تواصل تنفيذ خططها الرامية إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني؛

(ج) كما وفر اليوم الدولي للدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة منتدى مفيدا لإطلاع الجمهور بشكل أفضل على الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر، بما في ذلك استراتيجياتها وبرامجها للحد من الفقر؛

(د) ساعد وجود يوم مخصص للقضاء على الفقر على زيادة تعبئة وتخصيص الموارد الوطنية للأشخاص الذين يعيشون في الفقر. وشجع اليوم الدولي بعض الحكومات على توجيه المزيد من الموارد إلى محاربة الفقر؛

(هـ) ويوفر اليوم الدولي أيضا فرصة جوهرية أمام جميع الشركاء – القطاعان العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني – لتعبئة مواردهم وتنسيقها بشكل أفضل. وفي العديد من الحالات، ساهم الاحتفال باليوم الدولي في تعبئة المجتمعات المحلية والمنظمات لوضع سياسات ومبادرات من أجل الحد من الفقر. فقد أفاد أحد البلدان بأن المزيد من المنظمات غير الحكومية بات يهتم بتنظيم برامج لصالح الفقراء، بعد بدء الاحتفال باليوم الدولي؛

٥٦ - وسلطت الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني الضوء على عدد من الدروس المفيدة المستخلصة من الاحتفالات الماضية باليوم الدولي:

(أ) هناك حاجة إلى تعبئة المزيد من المجتمعات المحلية والجهات المعنية للمشاركة في أحداث وأنشطة اليوم الدولي؛

(ب) هناك حاجة إلى إعادة التفكير في طريقة الاحتفال باليوم الدولي للتركيز على إنجاز الحكومات والجهات المعنية للأنشطة الملموسة. ومن الجدير بالذكر أن القضاء على الفقر قضية تهم الأمة بأسرها وتقتضي التنسيق الفعال بين جميع الوكالات التابعة للدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني؛

(ج) ينبغي أن تولي الحكومة أولوية عالية للاحتفال باليوم الدولي، وينبغي تخصيص مكتب أو إدارة تتولى مسؤولية تنظيم المناسبات. وينبغي تشجيع كبار المسؤولين الحكوميين على حضور مناسبات اليوم الدولي؛

(د) هيأت احتفالات اليوم الدولي فرص الحوار مع الأشخاص الذين يعيشون في الفقر، مما مكن الحكومات من تحسين توجيه أنشطتها وصقل استراتيجياتها لمحاربة الفقر. فالفقراء ينظرون إلى الفقر نظرة مختلفة، ومثل هذه الحوارات من شأنها أن تروج لفهم مشترك للفقر في أوساط مقدمي ومتلقي المساعدة المخصصة للفقراء؛

(هـ) يمثل التمكين للأشخاص الذين يعيشون في الفقر أثرا ملموسا من آثار اليوم الدولي وينبغي الترويج بنشاط لتعظيم مشاركتهم في الاحتفالات المقبلة باليوم الدولي.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٥٧ – تذكرنا أصول اليوم الدولي للقضاء على الفقر بالترابط الوثيق بين القضاء على الفقر واحترام حقوق الإنسان. فالفقر أحد أسباب إنكار حقوق الإنسان وإحدى نتائجه. ولذلك، يمثل الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق السياسية والمدنية، وكفالة إعمال هذه الحقوق أداة لا غنى عنها في محاربة الفقر.

٥٨ – وقد جرى إحياء ذكرى اليوم الدولي إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم باعتباره يوما لتذكر وتمجيد أشكال النضال اليومية التي يخوضها الأشخاص الذين يعيشون في الفقر. ويمثل ذلك اليوم فرصة للاعتراف بجهود وأشكال نضال هؤلاء الأشخاص، وفرصة سانحة لهم لإسماع همومهم، ولحظة للإقرار بأن الفقراء هم في طليعة من يحاربون الفقر. وكانت مشاركة الفقراء أنفسهم محور الاحتفالات باليوم الدولي منذ بدايتها.

٥٩ – وكشف الاستعراض أن اليوم الدولي من شأنه أن يكون أداة مهمة في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر من خلال تشجيع الحوار والتعاون بين الجهات المعنية. وفضلا عن التوعية بضرورة القضاء على الفقر أو بأبعاد حقوق الإنسان المرتبطة به، تشير الدروس المستخلصة من الاحتفال باليوم الدولي إلى إمكانية أن يشكل محورا لاستقطاب الحملات العالمية والوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة هدف القضاء على الفقر والجوع. وسيتطلب ذلك اتباع نهج إزاء الاحتفال باليوم الدولي يكون أشمل من النهج المتبع في الوقت الحالي.

٦٠ – وقد ترغب الجمعية العامة في أن تنظر في التوصيات التالية لتشجيع وتحسين الاحتفال باليوم الدولي:

(أ) تشجيع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وجميع الجهات المعنية، على كفالة إدماج حقوق الإنسان في المناقشات المتعلقة بالتنمية كأداة رئيسية من أدوات القضاء على الفقر، مع العمل، في هذا الصدد، على تحسين مشاركة المجتمعات المحلية

وتعزيز المجتمع المدني كوسيلتين رئيسيتين لتعزيز احترام حقوق الإنسان والقضاء على الفقر؛

(ب) تشجيع الدول الأعضاء التي لا تحتفل حاليا باليوم الدولي على التفكير في ذلك، وتشجيع جميع الدول الأعضاء أيضا على جعل اليوم الدولي يوما وطنيا للعمل مع جميع الجهات المعنية والمواطنين حتى يكون الاحتفال باليوم الدولي محورا لاستقطاب الحملات الوطنية والعالمية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) تشجيع الدول الأعضاء على كفالة أن تكون مشاركة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر محور الاحتفالات باليوم الدولي، وضرورة بذل جهود خاصة لإدماج أكثر الفئات عزلة في المجتمع؛

(د) تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ اليوم الدولي أداة مهمة لتوعية جميع المواطنين والجهات صاحبة المصلحة بضرورة توحيد الجهود للقضاء على الفقر وإنهاء الاستبعاد الاجتماعي، وكفالة التعريف على نطاق واسع باليوم الدولي ورسالته من خلال اعتماد وسائل شتى منها وسائط الإعلام، وشبكة الإنترنت، والحملات الوطنية، لنشر المعلومات بشأن اليوم الدولي والقضاء على الفقر.

الحواشي

(١) أرمينيا وألمانيا وأيرلندا والبرتغال وبلغاريا وبوليفيا وتركيا وترينيداد وتوباغو وجامايكا والجزائر والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا والسنغال والصين وفنلندا وفييت نام وقبرص وقطر وكمبوديا ولبنان ولكسمبرغ وملاوي وموريشيوس وموناكو والنمسا.

(٢) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٧.

(٤) استنسخ هذا النصب التذكاري في أماكن عامة كثيرة بعدة بلدان: منها ألمانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وبوركينا فاسو، وجزيرة ريونيون، وسويسرا، والفلبين، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(٥) للاطلاع على مناقشة أوفى لتطبيق نهج حقوق الإنسان في مجال القضاء على الفقر، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ (نيويورك، ٢٠٠٠)؛ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان والحد من الفقر: إطار مفاهيمي (جنيف، ٢٠٠٤)؛ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مشروع مبادئ توجيهية بشأن الأخذ بنهج حقوق الإنسان في سياق استراتيجيات الحد من الفقر (جنيف، ٢٠٠٢).

(٦) تتألف الشرعة الدولية للحقوق من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين به، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(٧) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، *Excluded and Invisible: The State of the World's Children 2006* (New York, 2006), P.36.

(٨) انظر قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١ و A/CONF.157/23.

(٩) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ (نيويورك، ٢٠٠٠)، الصفحة ٧٤ من النص الانكليزي.

(١٠) للاطلاع على عرض شامل للموضوع، انظر: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان والحد من الفقر: إطار مفاهيمي (جنيف، ٢٠٠٤).

(١١) نظمت المنظمة غير الحكومية، الحركة الدولية لإغاثة الملهوف – العالم الرابع، الحلقة الدراسية الدولية المعنونة ''إنهاء الفقر المدقع: سبيل لتحقيق السلام. تعظيم الاستفادة من يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر'' باعتبارها مبادرة من مبادرات المجتمع المدني لدعم قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٧ المتعلق باستعراض وتنفيذ اليوم الدولي للقضاء على الفقر. وأعد التقرير المعنون ''استعراض المجتمع المدني ليوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اليوم الدولي للقضاء على الفقر'' كل من الحركة الدولية لإغاثة الملهوف – العالم الرابع، وجمعية راهبات نوتردام دي نامور التي تمثل لجنة التنمية الاجتماعية ومؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة. وهو يمثل آراء المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بشأن الاحتفال باليوم الدولي.

(١٢) الموقعان الشبكيان متاحان على العنوانين التاليين: http://www.un.org/esa/socdev/poverty/ و http://www.oct17.org.

(١٣) يمكن الاطلاع على التفاصيل على العنوان التالي: http://www.un.org/esa/socdev/poverty/art.htm.